سينتصر شعب البحرين

في نضاله العنيد في سبيل التحرر الوطني والديمقراطية والسلم

عبد الله الراشد
عضو لجنة القيادة لجبهة التحرير الوطني - البحرين

وطدت بريطانيا سيطرتها الاستعماريه على البحرين وامارات الخليج الاخرى في بدايه القرن التاسع عشر على اثر العديد من الحملات بحث سار "محاربة القرصنه" ولا سيما حمله ١٨١٩ - ١٨٢٠ التي خطت مقاومه السكان المحليين المسلحه للغزاه البريطانيين. واضفى طابع "قانوني" على الاحتلال عن طريق عدد من المعاهدات والاتفاقيات غير المتكافئه التي حولت البحرين - ذلك البلد الذي كانت تسود فيه علاقات عبوديه واقطاعيه وقبليه حتى الثلاثينات من القرن الحالي - الى مستعمره بريطانيه.

وكان اكتشاف النفط في الثلاثينات نقطه تحول هامه في تاريخ البحرين وذلك من زاويه العلاقات الاجتماعيه ومحتل البناء الاجتماعيه - السياسيه فيها. فرافق انشاء صناعه النفط نمو سريع في نشاط رأس المال الاجنبي كما تمخض من اقامه العديد من الفروع للشركات والبنوك والمؤسسات التجاريه الامريكيه والاوروبيه الغربيه في البلاد. وبدأ رأس المال الاجنبي يتغلغل في البلاد بصوره مكثفه بعد عام ١٩٦٧ عندما اضطرت بريطانيا الى مواجهه الحاجه الى سحب قواتها من منطقه الخليج العربي سحبه لينهض نضال الشعوب العربيه البحرين وتزايد الصعوبات الاقتصاديه في بريطانيا نفسها فاقم مصنع للالومنيوم ومؤسسات صناعيه مكمله في البحرين. وبدأ بناء عدد من المشاريع الاخرى بما في ذلك الحوض الجاف الذي تقوم بنائه منظمه الدول العربيه المصدره للنفط

وادى هذا كله الى تحولات اجتماعيه اقتصاديه هامة والى تحطيم علاقات الانتاج القديمه وظهور علاقات رأسماليه جديدة وذلك بتحول الغواصين والصيادين والفلاحين واقسام من الحرفيين الى عمال مأجورين.

وبدأت تتشكل برجوازيه محليه بما في ذلك البرجوازيه الكبيرة، موطدة سيطرتها على اجهزة الاداره. لقد علق لينين واضعا هذه العمليه بقوله "ان تصدير رأس المال يؤثر في تطور الرأسمالية في البلدان التي يصدر اليها ويسرع بذلك التطور الى درجة كبيرة" (المؤلفات الكاملة، المجلد ٢٢، ص ٢٤٣).

وهذه الخلفية للنشاط المتصاعد لرأس المال الاجنبي والبرجوازيه المحليه اظهرت بمزيد من الوضوح السمات المحددة للتمايز الاجتماعي وطبيعة الصراع الطبقي وسياسة كل طبقة وفئة اجتماعيه. ان التناقض الاساسي في المجتمع البحراني هو التناقض بين الامبرياليه ورأس المال المحلي الكبير الذي اخذ يتشكل في عملية اضفاء الطابع البرجوازي بصوره سريعة على العائلة الحاكمة الاقطاعيه اصلا من جهة والطبقه العامله والبرجوازيه الصغيرة وفئه من البرجوازيه المتوسطة والمثقفين الثوريين من الجهة الاخرى. وتجدر الاشارة في هذا الصدد الى ان عدد الفلاحين في البحرين - خلافا للبلدان النامية الاخرى - صغير للغاية، وذلك نتيجة للتحولات الاقتصاديه في العقود القليله الماضيه. وهم لا يشكلون الان سوى ١ بالمئة من السكان النشيطين اقتصاديا. وفي الوقت نفسه فان الطبقة العاملة عنصر بارز في بنية المجتمع اذ كانت سنتها بين العمال المأجورين ٦٧ بالمئة في عام ١٩٧١، وهي تمثل طليعه القوى المعاديه للامبرياليه في بلادنا.

لقد خاض الشعب البحراني نضالا مريرا ضد الهيمنه البريطانيه وكان من ابرز النضالات حركه ١٩٥٤ - ١٩٥٦ بقيادة البرجوازيه التجاريه التي طرحت شعارات اصلاحيه غير ان مضمونها كان موجها ضد السلطه الاستعماريه / (بما في ذلك المطالبه بمجلس تشريعي منتخب). واضطلعت الطبقه العامله الناميه بدور كبير في حركه ١٩٥٤ - ١٩٥٦، وكان احد مطالبها الحق في تشكيل اتحادات / نقابيه. فتأسس اتحاد عمال البحرين في اكتوبر (تشرين الاول) ١٩٥٥، وسرعان ما ضم ١٤٠٠٠ عضو من عمال شركه نفط البحرين وموظفي الدوله بالدرجه الاولى.

وكان نضال جماهير شعب البحرين المعادي للاستعمار يرتبط ارتباطا عضويا بالمد الثوري السامي لحركه التحرر الوطني في الشرق الاوسط في الخمسينات وبدايه انهيار الامبراطوريات الاستعماريه وظهور النظام الاشتراكي العالمي بوصفه القوه الحاسمه في النضال ضد الامبرياليه وانتشار الافكار الوطنية الديمقراطيه والماركسيه - اللينينيه. وفي خضم ذلك تأسست جبهه التحرير الوطني البحرانيه كحزب ثوري بدأ يقوم. من خلال صحيفته السريه الجماهير، بعمل نشيط من اجل تطوير وعي جماهير الشغيله الوطني والطبقي. ونظام الجبهه الداخلي يصفها بانها "طليعة الشعب البحراني الواعيه المناضله بصلابه وبدون هواده ضد الاستعمار.

ورغم قناعتنا بان تسميه الحزب بالجبهه لا تعكس الطابع الفعلي لتنظيمنا باعتباره حزب الطبقة العاملة المناضل تحت راية الماركسية - اللينينية، فان مؤسسيها اطلقوا عليها هذا الاسم لعدد من الاسباب.

وعندما تأسست الجبهة لم تكن الطبقة العاملة كبيرة بما فيه الكفاية بينما كان وعيها الطبقي يتبلور في ظروف الامية والجهل والتقاليد الموروثة من المجتمع القديم وسيطرة الفكر الديني وحتى الطائفي على السواد الاعظم من الناس. وسيادة الفكر القومي البرجوازي في صفوف الغالبيه الساحقة من الجماهير ومعاداة الشيوعية والسوفييت التي كانت بينها وسائل الاعلام الاستعماريه. وقد اختير اسم الحزب لجمع هذه الاعتبارات بهدف تسهيل تنظيم واحتواء الطبقة العاملة والجماهير الكادحة المتلهفة للتحرر الوطني رغم انها كانت متأثرة بالافكار والتقاليد المعادية للماركسية - اللينينيه. ولقد اثبتت الحياة صحة هذا الاختيار. فخلال عشرين عاما من النضال اصبحت الجبهه اكثر المنظمات المعاديه للامبرياليه تأثيرا في البحرين. وتلتف اليوم اوسع فئات الشغيلة وبالذات الطبقة العاملة حول برنامجها وشعاراتها.

وكانت الجبهه اول تنظيم سياسي في البحرين يطرح برنامجا متكاملا للنضال المعادي للاستعمار وللتطور اللاحق وهذا البرنامج الذي تم تبنيه في عام ١٩٦٢ حدد المهام التالية: تحقيق الاستقلال الوطني واقامة حكم وطني ديمقراطي وازالة القواعد العسكرية والغاء كافة المعاهدات الاسترقاقية، واحداث اصلاحات اقتصاديه واعاده النظر في الدخل الوطني لصالح الفئات الكادحة وانتهاج سياسه خارجيه معاديه للامبرياليه، ونشاط الجبهه العملي كله موجه نحو تنفيذ هذه المهام. ونحن واثقون من ان التطبيق الخلاق لكافة الاساليب النضاليه، مع مراعاة الظروف الموضوعيه والذاتيه داخل البلاد وميزان القوى على الصعيد العالمي سيمهد الطريق للثورة الوطنيه الديمقراطيه في سبيل احتمالات جذور سيطره الامبرياليه السياسيه والاقتصاديه على البلاد.

لقد افرزت الاعوام اللاحقه تطورات نوعيه تمثل مطامح البرجوازيه الصغيرة واقسام من البرجوازيه الوطنيه. كما ان نمو حركه التحرر الوطني باطراد واتساع قاعدتها الجماهيريه حملا المستعمرين على اعلان البحرين دولة مستقلة في آب (اغسطس) ١٩٧١، الامر الذي استقبله الجماهير كحافز جديد لمواصله النضال في سبيل الاستقلال الحقيقي وجرى تبني اول دستور للبلاد وعقدت انتخابات للمجلس الوطني (البرلمان) في عام ١٩٧٣.

لقد رأى ممثلو بعض الاوساط الوطنية ان المجلس وسيله لفك الحصار عن السلطة واعطائها صكوك غفران!

على جرائمها في حين اتخذت الجبهة موقفا ايجابيا من الانتخابات انطلاقا من فكرة لينين القائلة بضرورة الجمع بين اشكال النضال القانونية وغير القانونية وفقا للظروف الموضوعية وميزان القوى. فاكدت على اهميه مشاركة الجماهير النشيطة في الانتخابات باعتبار ان النضال البرلماني مجال هام لتعزيز المكاسب الديمقراطية وفضح اجراءات السلطة القمعية ومكافحة سيطرة الامبريالية السياسية والاقتصادية وبخاصة تصفية قاعدة الجفير البحرية الامريكية التي اقيمت في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧١. كما اكدت الجبهة على ان العمل البرلماني ليس بديلا لنشاط الحزب بين الجماهير في سبيل توحيدها حول برنامجه السياسي انما هو مكمل لاشكال النضال الاخرى وهو يساعد على تعزيز هيبة الحزب والحركة الوطنية باسرها بين الناس كما يساعد على نشر اهدافه.

وخاض الشيوعيون معركة الانتخابات في كتلة واحدة مع ممثلي القوى التقدمية الاخرى. ومن بين الثلاثين عضوا في المجلس الوطني الذين انتخبهم الشعب فاز ثمانية مرشحين من كتلة الشعب "التي تشكلت قائمتها من اثني عشر مرشحا. لقد شكل اعضاء الكتلة المنتخبون مع النواب الوطنيين المستقلين غالبية اعضاء المجلس الوطني الامر الذي دلل على تنامي مستوى وعي الجماهير السياسي وفشل محاولات السلطة الرامية الى اضعاف الحركة الوطنية.

ورافق افتتاح المجلس الوطني تصاعد نضال الطبقة العاملة من اجل تحسين اوضاعها وفي سبيل حرياتها النقابيه. وفي بدايه عام ١٩٧٤ بادر عمال "آلبا" والكهرباء والصحة والانشاء بتشكيل نقاباتهم. ولكن السلطة رفضت ان تعترف بها بعد ان ماطلت في البداية. وكان هذا سببا لتأجيج الصراع الطبقي، الامر الذي تجلى في الاضرابات العديدة (٣٦ اضرابا في عام ١٩٧٤ وحده). وامام الداخلية صلاحيات مطلقة لاعتقال المواطنين لمدة ثلاث سنوات لمجرد الشك في انهم يعارضون سياسة الدولة الداخلية والخارجية دون هذا المد الثوري في البلاد سعت السلطة الى الحد من نشاط الحركة الثورية. فشنت حملة اعتقالات واسعة في صيف عام ١٩٧٤، شملت العديد من العناصر الوطنية والقادة النقابيين. وصدر في ذلك العام قانون ارهابي سمي بـ "مرسوم قانون بشأن تدابير امن الدولة" وخول وزير محاكمة او اية ضمانات قضائية. ومنذ صدور القانون والمعتقلات مليئة بالعديد من المناضلين، حيث يتعرضون لمختلف اشكال التعذيب. وقد قوبل القانون باستياء جماهيري عارم. فاتخذ المجلس الوطني موقفا موحدا ضد القانون ومارس الضغط لالغائه. غير ان السلطات لجأت الى حل المجلس في (آب - اغسطس - ١٩٧٥) وشنت على الفور حملة اعتقالات جديدة. وسنت الحكومة قانون عقوبات جديدا في عام ٧٦ تميز بتشديد العقوبات على "الجرائم السياسية"، التي تنظر فيها محكمة الاستئناف المدنية العليا. وهي تذكرنا بالمحاكم العرفية حيث يسلب المواطنون الحق في الدفاع عن انفسهم او استئناف الاحكام الصادرة بحقهم، ثم صدر قانون عمل جديد لا ينص على الحريات النقابية بل يعتبر كل اضراب او اجتماع جريمة يعاقب عليها بموجب قانون العقوبات.

وفي هذه الظروف كانت ثمة حاجة اكثر من اي وقت مضى الى وحدة القوى الوطنية التقدمية وعملها المشترك في النضال ضد الامبريالية والرجعية المحلية. وهذه القوى تتألف من الجبهة وحزب البعث والجبهة الشعبية. والاهداف المحددة في هذا النضال هي ازالة جميع اشكال الوجود العسكري الاجنبي في البحرين والحد من هيمنة الاحتكارات الاجنبية فوق القومية (متعددة الجنسية) واستعادة الحياة البرلمانية واحترام الدستور والغاء جميع القوانين الجائرة والافراج عن المعتقلين والسجناء السياسيين واطلاق الحريات العامة. وهذا كله من شأنه ان يخلق الظروف الضرورية للوصول نحو احداث مهام الثورة الوطنية الديمقراطية.

ونحن نسعى الى تحقيق العمل المشترك في اصرار. لان تناسق مواقف هذه القوى السياسية الثلاث يطغى بوضوح على الخلافات بينها ويمكننا ان نقول الان بارتياح ان المبادرات التوحيدية التي قامت بها الجبهة في الفترة الاخيرة ادت الى نتائج ايجابية وساعدت بالتالي على وضع الاسس الصحيحة لتوحيد الجبهة الوطنية الموحدة.

وفي الوقت نفسه ندرك ان نجاح النضال التحرري في البحرين مستحيل بدون التفاعل الوثيق مع القوى الوطنية الديمقراطية في البلدان الاخرى في منطقتنا. فحركة التحرر الوطني بكاملها وحركة الطبقة العاملة والحركة الشيوعية العالمية وبدون الاستناد الى الاشتراكية العالمية وبخاصة الاتحاد السوفييتي الدولة الاشتراكية الرئيسة. وقد ظل حزبنا يؤكد على الاهمية الحيوية لتعزيز العلاقات العربية - السوفييتية، وهو يقدر تقديرا عاليا معالجة الاتحاد السوفييتي المتسقة لقضية حل ازمة الشرق الاوسط تلك المعالجة التي تلبي مصالح الشعوب العربية تماما.

ان منطقة الخليج العربي شأنها شأن الشرق الاوسط كله هي منطقة مواجهة مكشوفة بين الامبريالية والرجعية من جهة والحركة الثورية من الجهة الاخرى. وان للتطورات الجارية والمقبلة في المنطقة من ان تجتذب اهتمام جميع الذين يعز عليهم السلام والتقدم الاجتماعي. ولذا فمن الطبيعي ان يتخذ مؤتمر ممثلي الاحزاب الشيوعية في البلدان العربية في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٧٦ قرارا "بدعم نضال الشعوب العربية وقواها الوطنية والتقدمية في اقطار الجزيرة والخليج العربي ضد الامبريالية واحتكاراتها وقواعدها العسكرية وضد الانظمة الرجعية". ونحن واثقون من ان التفاعل بين حركة التحرر الوطني في البحرين والجزيرة العربية مع القوى الثورية العربية والعالمية والنضال الدولي لشعوب المنطقة كفيلان بلجم الهجمة الامبريالية والرجعية وتحقيق الانتصار على طريق التحرر والديمقراطية والسلم.

عن مجلة "قضايا السلم والاشتراكية"

بقية - قمة بغداد

سوريا بقرار دعمها بالمال وبالتحالف العراقي معها، الذي يعزز بالتالي دور ومكانة الصمود بمجموعها.

وعلى الرغم من ان القرارات لم تتضمن ادانة للنهج الخاص الذي نجمت عنه اتفاقات "كامب ديفيد" الا ان النهج المقابل لنهج جبهة الصمود قد تعزز بقرارات المؤتمر.

ويقول المراقبون ان قرارات المؤتمر قد قيدت حركة الدبلوماسية العربية المتفاوتة مع الولايات المتحدة، وزادت من صعوبة نجاحها الى مساندة السادات او المشاركة في المفاوضات المصرية الاسرائيلية.

الطليعة
سياسية
أسبوعية
شارع ابن سينا
ص.ب ١٩٣٧٢
القدس
صاحب الامتياز والمدير المسؤول
الياس نصر الله
رئيس التحرير
بشير البرغوثي
الاشتراكات
١٥٠ ليرة وللطلاب ١٠٠ ليرة سنويا
مطبعة صلاح الدين